

فواز عبد العزيز الحكير وشركاه تعلن عن توصية مجلس إدارتها بتخفيض رأس المال يلها زيادة رأس المال الشركة عن طريق إصدار أسهم حقوق أولية

- طرح حقوق ملكية جديدة لجميع المساهمين بقيمة 1,000 مليون ريال سعودي
- التزام المستثمرين الاستراتيجيين بالاكتتاب في الإصدار
- تهدف زيادة رأس المال الى تعزيز الوضع المالي للشركة وتسريع استراتيجية النمو على المدى الطويل

الرياض، 11 نوفمبر 2021: أعلنت شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه ("الحكيم" أو "الشركة" المدرجة في السوق المالية السعودية بالرقم 4240)، الشركة الرائدة في تجارة التجزئة في المملكة العربية السعودية، اليوم عن قرار مجلس إدارتها بالتوصية لمساهميها بتخفيض رأس المال بنسبة 46,2% الى 1130,8 مليون ريال سعودي لإطفاء الخسائر المتراكمة بالكامل والبالغة 969,2 مليون ريال سعودي كما في نهاية الربع الثاني من العام المالي 2022 المنتهي في 30 سبتمبر 2021.

كما أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس المال بنسبة 88,4%، وذلك بعد الانتهاء من عملية تخفيض رأس المال، عن طريق إصدار أسهم حقوق أولية. ومن المتوقع أن تجمع الشركة 1,000 مليون ريال سعودي من الطرح من خلال إصدار 100 مليون سهم جديد، ليصبح إجمالي رأس مال الشركة 2.130.8 مليون ريال سعودي. وتعترم الحكير استخدام الزيادة في رأس المال لتعزيز الوضع المالي والتشغيلي للشركة من خلال:

- سداد جزء من الديون المستحقة مما سيؤدي إلى تقليل نسبة صافي الدين من الأرباح قبل المصروفات البنكية والزيادة والاستهلاك والإطفاء (net debt-to-EBITDA)،
- تمويل التوسع الاستراتيجي للشركة ودراسة مشاريع جديدة مربحة في المملكة والأسواق الدولية الرئيسية،
- تطوير البنية التحتية وتسريع التحول الرقمي للشركة لدعم التجارة الالكترونية،
- وتحسين التدفقات النقدية لتحقيق التوازن بين المتطلبات التشغيلية والعوائد طويلة الأجل.

وعن هذا الطرح، قال السيد مروان مكرزل، الرئيس التنفيذي لشركة الحكير: "يمثل إصدار أسهم حقوق أولية خطوة استراتيجية هامة ومفصلية في رؤية تحول الحكير لتصبح الكيان التجاري الرائد المرتبط بتوفير أسلوب حياة عصري ونشط في المملكة العربية السعودية وأسواق النمو المختارة. سيتيح لنا هذا التمويل الجديد تسريع قدرتنا على تنفيذ إستراتيجيتنا للتميز التشغيلي وتطوير الموارد اللازمة لدعم نمو أعمال الشركة. ونحن على ثقة من أننا نسير على الطريق الصحيح لتوليد قيمة مستدامة طويلة الأجل لعملائنا ومستثمرين وشركائنا التجاريين وأصحاب المصالح الآخرين."

يُذكر أن التوصية بتغيير رأس مال الشركة تخضع لموافقات الجهات الرقابية ذات العلاقة والجمعية العمومية غير العادية التي من المزمع عقدها في حينها.

وعُيّن كل من شركة الإنماء للاستثمار وشركة كريدت سويس العربية السعودية كمستشارين ماليين لتخفيض رأس المال وزيادته لاحقاً، ولتقديم الطلبات الضرورية إلى السلطات الرقابية المعنية والحصول على الموافقات اللازمة. وعُيّن أيضاً شركة الإنماء للاستثمار إدارة الاكتتاب والتعهد بتغطية الزيادة المقترحة لرأس المال.

من جانبه، قال السيد أحمد البليسي، المدير المالي التنفيذي لشركة الحكيم: "تمثل إعادة هيكلة رأس المال المقترحة استمراراً لعملية التحول التي تشهدها الشركة، وجزءاً من استراتيجية التطوير التشغيلي التي تهدف إلى تحسين الميزانية العمومية عن طريق تخفيض مديونية الشركة بشكل تدريجي وتحسين تكلفة رأس المال. نحن واثقون من أن خططنا لتخصيص رأس المال ستساهم بتسريع النمو وتحسين قدرة الشركة على منح عوائد دائمة للمساهمين على المدى الطويل".

يواصل قطاع التجزئة في المملكة، لا سيما قطاع تجزئة السلع الكمالية، إظهار مؤشرات مواتية من المتوقع أن تدفع عجلة النمو على المدى المتوسط، ويتضمن هذا النمو اقبال متزايد على الأنشطة الاجتماعية والترفيهية حيث أصبحت ثقافة التسوق وتناول الطعام خارج المنزل جزءاً أساسياً في نمط حياة السعوديين. كما يتلقى النمو دعماً كبيراً جراء ارتفاع معدلات تطوير المدن وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة والاستثمارات الهامة في قطاع التجزئة كجزء من رؤية السعودية 2030.

-انتهى-

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

Instinctif Partners

البريد الإلكتروني: alhokair@instinctif.com

دائرة علاقات المستثمرين

البريد الإلكتروني: investors.relations@fahretail.com

نبذة حول فواز الحكيم وشركاه

تأسست شركة فواز الحكيم وشركاه (المعروفة باسم "الحكيم") في عام 1990 م من قبل فواز وسلمان وعبد المجيد الحكيم. وتعد الشركة منذ تأسيسها من الكيانات الرائدة في تجارة الجملة والتجزئة في المملكة العربية السعودية والشركة الوحيدة من نوعها المدرجة في أسواق

الأسهم بالشرق الأوسط.. ومنذ افتتاحها لأول متاجرها عام 1991م، تسارعت وتيرة نمو الشركة بشكل متزايد حتى أصبحت استثماراتها اليوم حوالي 1,700 متجر في 100 مركز تجاري عبر 11 دولة مختلفة. وتمتلك الشركة قاعدة واسعة من منافذ البيع بالتجزئة على مساحة قابلة للتأجير تصل إلى نحو 450 ألف متر مربع. وتحظى الشركة بفريق من أعلى الكفاءات يضم أكثر من 10,500 موظف. وتضم الشركة حوالي 90 علامة تجارية تنوع بين الملابس النسائية، والملابس الرجالي، ومستلزمات الأطفال وحديثي الولادة، والأحذية والإكسسوارات، ومستحضرات التجميل، فضلاً عن إدارة وتشغيل كبرى المتاجر الشاملة والمقاهي. مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: fahretail.com

التوقعات والبيانات المستقبلية

يشتمل هذا البيان على توقعات مستقبلية، والتوقع المستقبلي هو أي توقع لا يتصل بوقائع أو أحداث تاريخية، ويمكن التعرف عليه عن طريق استخدام مثل العبارات والكلمات الآتية "وفقاً للتقديرات"، "تهدف"، "مرتبب"، "تقدر"، "تحتمل"، "تعتقد"، "قد"، "التقديرات"، "تفترض"، "توقعات"، "تعتزم"، "ترى"، "تخطط"، "ممکن"، "متوقع"، "مشروعات"، "ينبغي"، "على علم"، "سوف"، أو في كل حالة ما ينفيها، أو تعبيرات أخرى مماثلة التي تهدف الى التعرف على التوقع باعتباره مستقبلي. هذا ينطبق، على وجه الخصوص، على التوقعات التي تتضمن معلومات عن النتائج المالية المستقبلية أو الخطط أو التوقعات بشأن الأعمال التجارية والإدارة، والنمو أو الربحية والظروف الاقتصادية والتنظيمية العامة في المستقبل وغيرها من المسائل التي تؤثر على الشركة.

والتوقعات المستقبلية تعكس وجهات النظر الحالية لإدارة الشركة ("الإدارة") على أحداث مستقبلية، والتي تقوم على افتراضات الإدارة وتنطوي على مخاطر معروفة وغير معروفة ومجهولة، وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على أن تكون نتائج الشركة الفعلية أو أداءها أو إنجازاتها مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن أي نتائج في المستقبل، أو عن أداء الشركة أو إنجازاتها الواردة في هذه التوقعات المستقبلية صراحة أو ضمناً. قد يتسبب تحقق أو عدم تحقق هذا الافتراض في اختلاف الحالة المالية الفعلية للشركة أو نتائج عملياتها اختلافاً جوهرياً عن هذه التوقعات المستقبلية، أو عدم توافق التوقعات سواء كانت صريحة أو ضمنية. تخضع أعمال الشركة لعدد من المخاطر والشكوك التي قد تتسبب في اختلاف التوقع المستقبلي أو التقدير أو التنبؤ اختلافاً جوهرياً عن الأمر الواقع. وهذه المخاطر تتضمن التقلبات بأسعار الخامات، أو تكلفة العمالة اللازمة لمزاولة النشاط، وقدرة الشركة على استبقاء العناصر الرئيسية بفريق العمل، والمنافسة بنجاح وسط متغيرات الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، سواء في المملكة العربية السعودية أو على صعيد الاقتصاد العالمي، ومستجدات وتطورات قطاع الرعاية الصحية على الساحة الإقليمية والدولية، وتداعيات الحرب ومخاطر الإرهاب، وتأثير التضخم، وتغير أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار صرف العملات، وقدرة الإدارة على التحرك الدقيق والسريع لتحديد المخاطر المستقبلية لأنشطة الشركة مع إدارة المخاطر.